Warith Scientific Journal

دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق للمدة ما بعد 2010

An Economic Study of Some Factors Influencing Public-Private Partnerships in Iraq for the Post-2010 Period

م. محمد عربي ياسر
Teacher Mohammed Araby Yasser
كلية العلوم المالية والادارية- جامعة الامام جعفر الصادق عليه السلام
College of Financial and Administrative Sciences - Imam Ja'far al-Sadiq University
mohammed-arabi@ijsu.iq

المستخلص
تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على تحشيد كل موارد المجتمع، ومن ضمنها موارد وخبرات القطاعين العام والخاص، ومن هنا تسعى الدول إلى ايجاد التشريعات والتنظيمات المؤسسية التي تساهم في ادارة المشروعات وتشغيلها على أساس الشراكة والمنفعة متبادلة، وكان من اسباب ذلك؛ ارتفاع الديون السيادية وعجز موازنات تلك الحكومات، مما دفعها إلى البحث عن تخفيض ذلك العجز عن طريق عقد الشراكات مع القطاع الخاص لغرض خفض الإنفاق الاستثماري، ومن ثم ستحقق الشراكة بين القطاعين عدد من الميزات الاقتصادي عن طريق مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية وتشغيلها وتحمل تكاليف وأعباء مخاطرها، الامر الذي يقلل من الضغط على الموازنة العامة فضلا عن تحسين كفاءة المشروعات وفعاليتها، وهذا البحث يهتم بدراسة المحددات الرئيسة التي تضعف من دور هذه الشراكة، وخاصة العلاقة بين مساهمة نشاط النفط الخام وبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وكيف ان القطاع العام يقوم بازاحة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت في العراق في عدد من القطاعات كالزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك والكهرباء والماء والبناء والتشييد، والبنوك والتامين وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، وبالعكس يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام في الاهمية النسبية في قطاعات المال والتامين وخدمات العقارات وفي النقل والاتصالات والتخزين وفي تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وماشابه وهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الرئيس في الاقتصاد، وان استثمار القطاع الخاص هو في الأصول غير المنتجة.

الكلمات المفتاحية
الشراكة، القطاع الخاص، القطاع العام، النفط الخام، الناتج المحلي الاجمالي، تكوين راس المال الثابت، خطة التنمية الوطنية.

Abstract
The process of economic development depends on mobilizing all of society's resources, including the resources and expertise of the public and private sectors. Therefore, countries seek to establish legislation and institutional regulations that contribute to the management and operation of projects on the basis of partnership and mutual benefit. The reasons for this include: The rise in sovereign debt and budget deficits of these governments has prompted them to seek to reduce this deficit through partnerships with the private sector to reduce investment spending. This partnership between the two sectors will achieve several economic advantages through the private sector's contribution to financing and operating infrastructure projects and bearing the costs and burdens of their risks. This reduces pressure on the public budget and improves the efficiency and effectiveness of projects. This research examines the main determinants that weaken the role of this partnership, particularly the relationship between the contribution of crude oil activity and the private sector's contribution to the gross domestic product (GDP). It also examines how the public sector is displacing the private sector in the formation of fixed capital in Iraq in a number of sectors, such as agriculture, forestry, hunting and fishing, electricity and water, construction and building, banking, insurance, and social and personal development services. Conversely, the private sector outperforms the public sector in relative importance in the financial and insurance sectors, real estate services, transportation, communications, warehousing, wholesale and retail trade, restaurants, hotels, and the like. This

means that the state is the primary actor in the economy, while private sector investment is in non-productive assets.
Keywords : Partnership, private sector, public sector, crude oil, gross domestic product, fixed capital formation, national development plan.

مقدمة

لقد تبنت أغلب الدول النامية سياسات الاصلاح الاقتصادي، إما مختارة وإما بفعل ضغوط خارجية تهدف الى تصحيح الأختلالات الاقتصادية التي تعاني منها كارتفاع معدلات التضخم، العجز في ميزان المدفوعات والموازنات العامة، ارتفاع معدلات البطالة، أعباء خدمة الدين الخارجي، وغيرها، وقد ارتبطت سياسات الاصلاح الاقتصادي بالمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، إذ أن هذه الاصلاحات تعد شرطا إلزاميا للحصول على الاعانات والقروض او اطفاء الديون التي بذمة هذه الدول، لذلك؛ وهذه المؤسسات عادة ما تفرض شروطها على تلك الدول بهدف تحديد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وخفض الدعم الممنوح له، في مقابل تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص، وقد طبق العراق بعد عام 2003 برامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع هاتين المؤسستين؛ للتغلب على المشاكل التي يعاني منها اقتصاده، ومن المناسب هنا الاشارة الى الاتفاقية بين العراق وصندوق النقد والبنك الدوليين فيما يخص الاصلاح الاقتصادي، والتي تتضمن مرحلتين هما:

المرحلة الاولى تم التركيز على تحقيق التثبيت الاقتصادي وتقليص التشوهات، باتباع سياسات نقدية ومالية منها، توحيد وتحرير اسعار الصرف وازالة القيود على الاسعار،

المرحلة الثانية: تحرير القطاعين المالي والتجاري ومحاولة خصخصة الملكية العامة وتشجيع ودعم القطاع الخاص.

وفي هذا الاطار تم اعتماد الكثير من الاصلاحات الاقتصادية لاعادة تأهيل وتطوير القطاعات الانتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص ودعمه وتشجيعه على المشاركة المتزايدة في النشاط الاقتصادي بوصفه مكملا وشريكاً في عملية التنمية الاقتصادية، وبناء على ذلك برزت صيغ واساليب تتمحور حول التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص في ادارة النشاط الاقتصادي.

سيتناول البحث هذا الموضوع، ففي المبحث الاول تطرق الى منهجية البحث وفي المبحث الثاني تم تناول الجانب المفاهيمي للشراكة بين القطاعين وفي المبحث الثالث تناول الجانب التطبيقي للشراكة بين القطاعين في العراق للمدة المدروسة.

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

تزايد الاهتمام بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولقي اهتماما كبيرا على المستويين الحكومي والاكاديمي في مختلف أنحاء العالم منذ مطلع التسعينيات، بعد أن تبين بأنّ عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على تحشيد كل موارد المجتمع، ومن ضمنها موارد وخبرات القطاعين العام والخاص، ومن هنا تسعى الدول إلى ايجاد التشريعات والتنظيمات المؤسسية التي تساهم في ادارة المشروعات وتشغيلها على أساس الشراكة والمنفعة متبادلة.

ويعود هذا التزايد في الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لأسباب عديدة منها، انهيار المنظومة الاشتراكية مما دفع تلك الدول إلى التراجع عن الملكية المطلقة لوسائل الانتاج من قبل الحكومات، وإلى إشراك القطاع الخاص بشكل أو بآخر في إدارة شؤون الدولة، بالاضافة الى ارتفاع الديون السيادية، ومن ثم عجز موازنات تلك الحكومات، وهذا ما دفعها إلى البحث عن تخفيض ذلك العجز عن طريق عقد الشراكات مع القطاع الخاص الامر الذي يسمح لها بعد خفض الإنفاق الاستثماري.

أولاً: مشكلة البحث

هذا البحث يهتم بدراسة المحددات الرئيسة التي تضعف من دور هذه الشراكة، وخاصة العلاقة بين مساهمة نشاط النفط الخام وبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وكيف ان القطاع العام يقوم بازاحة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت في العراق في عدد من القطاعات وهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الرئيس في الاقتصاد، واستمرار استثمار القطاع الخاص في الأصول غير المنتجة.

ثانياً: أهداف البحث واسئلته

يهدف البحث الى تسليط الضوء على النقاط الاتية:

1. مفهوم الشراكة بين القطاعين،
2. الوقوف على اشكال وصور تلك الشراكة وبيان ايجابياتها وسلبياتها،
3. الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال بما يتوافق مع المشروعات المطروحة.

اما اسئلة البحث فهي:

1. هل هناك علاقة بين ارتفاع مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي وبين انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص لان القطاع العام يسيطر على القطاع النفطي؟
2. إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يمكن مع هذه الزيادة ان نوجد مجال عمل للقطاع الخاص؟
3. هل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بديل قابل للتطبيق؟

ثالثاً: فرضية البحث

هناك علاقة سلبية بين مساهمة نشاط النفط الخام وبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، مما يؤدي الى ان القطاع العام يقوم بازاحة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت في عدد من القطاعات وهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الرئيس في الاقتصاد، واستمرار استثمار القطاع الخاص في الأصول غير المنتجة.

رابعاً: أهمية البحث

أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على تحشيد كل موارد المجتمع، ومن ضمنها موارد وخبرات القطاعين العام والخاص، ومن هنا لابد من ايجاد التشريعات والتنظيمات المؤسسية التي تساهم في ادارة المشروعات وتشغيلها على أساس الشراكة والمنفعة المتبادلة، والتراجع عن الملكية المطلقة لوسائل الانتاج من قبل الحكومات، بإشراك القطاع الخاص بشكل أو بآخر في إدارة شوؤن الدولة، بسبب ارتفاع الديون السيادية ومن ثم عجز موازنات الحكومات، مما دفعها إلى البحث عن تخفيض ذلك العجز عن طريق عقد الشراكات مع القطاع الخاص الامر الذي يسمح لها بإقامة البنى التحتية وتقديم الخدمات بالرغم من خفض الإنفاق الاستثماري.

خامساً: حدود البحث

أ- **الحدود المكانية :** ويشمل دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق،

ب- **الحدود الزمانية :** امتدت المدة الزمنية للبحث ابتداء من 2010 بتحديد موضوعاته وتوجهاته وانتهاء بانجاز اهدافه المطلوبة.

سادسا: منهج البحث

الدراسة تعتمد المنهج الوصفي التحليلي، فقد كان التحليل المنطقي اساسيا في كتابة الجانب النظري من البحث، وكان المنهج الوصفي والتحليلي اساسيا في كتابة الجانب التطبيقي منها.

سابعا: مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث هو القطاعين العام والخاص في العراق.

ثامنا: أدوات البحث

تم الاستناد في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث على مجموعة من الاساليب الاتية:

أ. الجانب النظري : استند الجانب النظري الى المصادر الاتية:
- الكتب والادبيات والدوريات العربية والاجنبية .
- بحوث المؤتمرات العربية والاجنبية .
- الرسائل والاطاريح الجامعية .
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

ب. الجانب العملي : حيث تم الاستناد الى المصادر الرسمية الصادرة عن البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط كالتقارير والاحصائيات والادلة وخطط التنمية الوطنية، فضلا عن المجلات العلمية والاكاديمية.

تاسعاً: هيكلية البحث وتقسيماته

البحث يتكون من ثلاثة مباحث:
- المبحث الاول يتناول منهجية البحث،
- المبحث الثاني يتناول الجانب المفاهيمي لشراكة القطاعين،
- المبحث الثالث يتناول الجانب التطبيقي للبحث وقد بحث الشراكة بين القطاعين في العراق
- وانتهى البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الثاني
الجانب المفاهيمي لشراكة القطاعين العام والخاص

كانت الحكومات عادة ما تقوم ببناء وصيانة وإعادة تأهيل البنية الأساسية، مثل الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء، والتي بدونها يصعب القيام بأغلب النشاط الاقتصادي، وكانت تمول ذلك من موازناتها عن طريق الإنفاق العام الاستثماري، ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي، انحدر الإنفاق العام على البنية الأساسية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم ذلك بناء على اعتبارات الانضباط المالي لتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي، وهناك العديد من العوامل الأخرى المساهمة، مثل انخفاض الادخار العام، واستكمال شبكات البنية الأساسية الرئيسية، وانتعاش نشاط الخصخصة في ضوء التفضيل المتزايد لقطاع عام أصغر حجماً، وتزايد دور القطاع الخاص المتنوع والذي توسع في خدمات البنية الأساسية، حيث ان الإنفاق على البنية الأساسية :

- ارتبط بارتفاع النمو الاقتصادي في بعض الحالات، وقد تولد الاستثمارات الفردية في البنية الأساسية عوائد اجتماعية مرتفعة إلى حد ما، ولكن من غير المؤكد أن زيادة الإنفاق على البنية الأساسية من شأنها في حد ذاتها أن تكون أكثر تعزيزاً للنمو من زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم على سبيل المثال. (Akitoby, Hemming, and Schwartz,2007,p3)
- من الصعب فصل التأثيرات المرتبطة بالبنية الأساسية عن تأثير العوامل الأخرى، مثل الإنفاق على رأس المال البشري أو بيئة الأعمال، ومع ذلك، فإن جودة البنية الأساسية المادية تؤثر بوضوح على إنتاجية الدولة وقدرتها التنافسية في أسواق التصدير وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي.(Ibid,2011,p5)

يتضمن الجانب المفاهيمي عددا من المصطلحات والمفاهيم التي تتطلب تسليط الضوء عليها، وعليه سنتناول في هذا البحث المطالب الاتية:

1. مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. أهميّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطبيعتها وأهدافها ومبرراتها.
3. صور الشراكة واشكالها.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالرغم من أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصطلح شائع الاستخدام، إلا إنه لايوجد اتفاق على تعريف واحد لهذه الشراكة، إذ يوجد في القوانين الوطنية والمنظمات الإنمائية والأدبيات الأكاديمية فهم مشترك للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكنها تختلف من حيث التفاصيل، وبناء على ذلك، لا يوجد أيضا نوع واحد من العقود أو هيكل بعينه يُعتبر نموذجيا للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ونورد هنا مجموعة من التعريفات الخاصة بالمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبعد التنموي:

1. **التعريف بحسب مجموعة البنك الدولي**

يعرّف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: (World Bank, 2017,p5)

عقد طويل الأجل بين طرف خاص وجهة حكومية، لتوفير أصل أو خدمة عامة، حيث يتحمل الطرف الخاص مخاطر كبيرة ومسؤولية إدارية، ويرتبط الأجر بالأداء.

2. **التعريف بحسب صندوق النقد الدولي**

يعرّف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنه[1] INTERNATIONAL MONETARY FUND,2004,p4)

تشير الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى الترتيبات التي يتولى فيها القطاع الخاص توفير أصول وخدمات البنية الأساسية التي كانت الحكومة توفرها تقليديا، وتشارك الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من مشاريع البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تستخدم بشكل أساسي لبناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والأنفاق وشبكات السكك الحديدية الخفيفة وأنظمة مراقبة الحركة الجوية ومحطات المياه والصرف الصحي، ويمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص جذابة لكل من الحكومة والقطاع الخاص، فمن جانب الحكومة، يمكن للتمويل الخاص دعم زيادة الاستثمار في البنية الأساسية دون إضافة اقتراض وديون الحكومة على الفور، ويمكن أن يكون مصدرًا لإيرادات الحكومة، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي الإدارة الأفضل في القطاع الخاص، وقدرته على الابتكار، إلى زيادة الكفاءة؛ وهذا بدوره يجب أن يترجم إلى مزيج من الخدمات ذات الجودة الأفضل والتكلفة المنخفضة، اما من جانب القطاع الخاص، فان الشراكات بين القطاعين العام والخاص توفر فرصا تجارية في مجالات كان مستبعدا منها في كثير من الحالات سابقا.

3. **التعريف بحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: (OECD,2020,p5)
اتفاق بين الحكومة وشريك أو أكثر من القطاع الخاص (قد يشمل المشغلين والممولين) حيث يقدم الشركاء من القطاع الخاص الخدمة بطريقة تتوافق مع أهداف تقديم الخدمة للحكومة وأهداف الربح للشركاء من القطاع الخاص حيث تعتمد فعالية التوافق على نقل كاف للمخاطر إلى الشركاء من القطاع الخاص وتساهم هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تستخدم بشكل أساسي لبناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والأنفاق وشبكات السكك الحديدية الخفيفة وأنظمة مراقبة الحركة الجوية ومحطات المياه والصرف الصحي.

4. التعريف بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أما تعريف الأونكتاد العملي للشراكات بين القطاعين العام والخاص، فإنه يتضمن عناصر من تعريف مركز الموارد القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، الذي يستخدم مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الممارسة العملية للإشارة إلى مجموعة واسعة من الترتيبات التعاقدية أو المشاريع المشتركة التي يتعاون من خلالها القطاعان العام والخاص نحو تحقيق غرض مشترك، إذ يستخدم مصطلح الشراكات بين القطاعين العام والخاص للإشارة على وجه التحديد إلى: (UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW,2020,p5)
الترتيبات طويلة الأجل بين السلطات العامة والكيانات الخاصة التي تساهم في التمويل الخاص للبنية التحتية العامة بالمعنى الواسع.

وهنا يشير تعبير البنية التحتية العامة إلى المرافق المادية التي توفر أو تستضيف بشكل مباشر أو غير مباشر خدمات أساسية للجمهور، ويمكن العثور على أمثلة للبنية الأساسية العامة بهذا المعنى في قطاعات مختلفة وتشمل أنواعاً مختلفة من المرافق أو المعدات أو الأنظمة: محطات توليد الطاقة وشبكات توزيع الطاقة (قطاع الكهرباء)؛ وأنظمة الاتصالات الهاتفية المحلية والبعيدة المدى وشبكات نقل البيانات (قطاع الاتصالات)؛ ومحطات تحلية المياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومرافق توزيع المياه (قطاع المياه)؛ والمرافق والمعدات اللازمة لجمع النفايات والتخلص منها (قطاع الصرف الصحي)؛ والمنشآت والأنظمة المادية المستخدمة في النقل العام، مثل السكك الحديدية الحضرية وبين المدن، والقطارات تحت الأرض، وخطوط الحافلات، والطرق، والجسور، والأنفاق، والموانئ، وشركات الطيران والمطارات (قطاع النقل)، ويغطي مصطلح البنية الأساسية أيضاً المرافق أو الأنظمة، سواء كانت مفتوحة أو متاحة للجمهور أم لا، والتي تحتاج إليها الحكومة أو السلطات العامة الأخرى لأداء وظائفها الخاصة (المحاكم، والمباني المكتبية) أو المرافق التي تضم الخدمات العامة مثل المدارس، أو مرافق الرعاية الصحية، أو المؤسسات الإصلاحي.

المطلب الثاني: أهميّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطبيعتها وأهدافها ومبرراتها

عندما نسأل انفسنا السؤال الاتي: متى تنجح الشراكات بين القطاعين العام والخاص؟ فان الإجابة باختصار هي أن هذه الشراكات تصبح أكثر فعالية عندما يتوفر ما يأتي (Patrinus,2023)

1. المعروض من الخدمات على نحو كافٍ: اي يتواجد القطاع غير الحكومي، عند غياب دور الحكومة، لاسيما في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، لذلك لا بد من توافر المعروض من الخدمات من جانب القطاع الخاص مع زيادة قدراته.
2. الاستهداف السليم لتعزيز الإنصاف وزيادة القيمة المضافة: حيث إن نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثلا توفير المباني المدرسية الحديثة وإسناد إدارتها على أساس تعاقدي، قد حققت نتائج متميزة لصالح الطلاب المحرومين.
3. الموازنة المالية: تساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات مع خفض التكلفة على الموازنة العامة للدولة والحفاظ على مستوى الجودة، مما يجعل المنظومة الخدمية أكثر فعالية من حيث التكلفة.
4. النهج المنظم والشامل: يجب أن تعالج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المشاكلَ الأساسية التي تواجهها المشروعات، مثل ضعف مستواها المهني أو القيود التي تعوق عملها المؤسسي، ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية أو المناهج أو المعايير المطبقة، ينبغي أيضاً أن يكون هناك مجال للتطوير (من جانب القطاع العام وأيضاً من جانب القطاع الخاص) وأن يمتد نطاق أثره.
5. الاستقلالية: من الضروري تأصيل مبدأ المساءلة في الشراكات بين القطاعين العام، وتحقق هذه الشراكات أفضل النتائج عندما يتمتع مقدموا الخدمات بالاستقلالية الإدارية والأكاديمية.

اما متى لا تحقق الشراكات بين القطاعين العام والخاص المستهدف منها؟ فان هذه الشراكات تكون أقل فعالية عندما يكون هناك:

1. نقص في المعلومات: يجب على المستفيدين اتخاذ قرارات مستنيرة.
2. عدم المساءلة: يجب أن تكون المشروعات المستقلة جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الوطنية، وأن تنشر نتائج الاعمال، وأن تشجع المشاركة النشطة للفقراء (على سبيل المثال، قيام المدارس باختيار الطلاب للمشاركة في الأنشطة) .
3. القيود المتعلقة بالقدرات: تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص عقدا يخضع للتفاوض.
4. عدم إحاطة الجمهور بالمزايا.
5. توفير البنية التحتية فقط: اي إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي لا توفر سوى المبنى المادي وتهمل الجوانب الاخرى وخاصة التشغيلية.

المطلب الثالث: صور وتقييم الشراكة بين القطاعين وفوائدها

اولا: صور الشراكة

تستند الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ترتيبات تعاقدية بين واحد أو أكثر من الجهات الحكومية، وإحدى شركات القطاع الخاص في مشروعات معينة، يتم بمقتضاها قيام الشريك الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات، والتي تقدم تقليديا من القطاع العام، بصورة مباشرة، وتشمل هذه الترتيبات الصور المبسطة للتعاقد الخارجي، أو قد تمتد لتشمل نقل أو مشاركة الإدارة، أو عملية صنع القرار، بحيث يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط، وتمويل، وتصميم، وبناء وتشغيل، وصيانة الخدمات العامة، ويتوقف شكل التعاقد بين القطاعين العام والخاص على المهام التي يتولاها القطاع الخاص، وحجم المشاركة بين القطاعين في أطر عدة تشمل: تصميم المشروع، وتمويله، وتشييده، وتشغيله وصيانته . (The official portal of the Government of the United Arab Emirates,2025)

وبناء على ذلك، تقوم الحكومة بتحديد أي من تلك المهام التي سيتولاها القطاع الخاص لتنشأ بمقتضاها صورة تعاقدية، يمكن تنظيمها وفق أحد الأشكال الاتية:(Investment Policy Centre,2025)

1. العقود التي تعتبر عادةً شراكات بين القطاعين العام والخاص:

- التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة (**DBFOM**)،
- التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (**DBFO**)،
- التصميم والبناء والإدارة والتمويل (**DCMF**):

أ- يتم تحديد هذا النوع من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الوظائف المنقولة إلى القطاع الخاص.

ب- قد تكون وظائف الطرف الخاص، حسب الاقتضاء: هي التصميم والبناء والتشييد والتمويل والتشغيل و/أو الإدارة كما هو موضح في عناوين أنواع العقود: بناء وتشغيل ونقل (**BOT**)، بناء وتملك وتشغيل ونقل (**BOOT**)، بناء ونقل وتشغيل (**BTO**)، بناء وتملك وتشغيل (**BOO**).

- يتم وصف الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالملكية القانونية لأصول المشروع.
- في مشروع **BOT**، تمتلك الشركة الخاصة أصول المشروع طوال عمر المشروع، لكنها تنقلها إلى القطاع العام في نهاية العقد، يتم استخدام **BOOT** و**BOT** بالتبادل.
- على عكس **BOOT** و**BOT**، حيث يتم نقل الملكية في نهاية العقد، بموجب شروط عقد **BTO**، يتم نقل ملكية الأصول بمجرد اكتمال البناء.
- عقد **BOO** مشابه لعقد **BOOT**، ولكن الطرف الخاص يحتفظ بملكية الأصول بشكل دائم (توافق الحكومة فقط على شراء الخدمات المنتجة لفترة زمنية محددة).

ت- قد تكون وظائف الطرف الخاص، حسب الامتياز:

- عادة، يمنح الامتياز للطرف الخاص الحق طويل الأمد في استخدام الأصول العامة المعنية، ولكنه يضع أيضا على الطرف الخاص مسؤولية العمليات وبعض الاستثمارات.
- تظل ملكية الأصول عادة في يد القطاع العام، ويحصل الطرف الخاص على معظم إيراداته مباشرة من المستهلك (شراكات القطاعين العام والخاص التي تعتمد على مبدأ المستخدم يدفع).
- التشغيل والصيانة: بموجب هذا المفهوم، يكون القطاع الخاص مسؤولاً عن جميع جوانب تشغيل وإدارة المشروع المشترك بين القطاعين العام والخاص، ولا يُعَد هذا المشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص إلا إذا كان قائماً على الأداء وطويل الأمد وينطوي على استثمار خاص كبير.

2. العقود التي لا تعتبر عادة شراكات بين القطاعين العام والخاص:

لن يتم عادة اعتبار العقود التي لا تستوفي الخصائص الرئيسية المذكورة أعلاه بمثابة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهذا ينطبق على سبيل المثال على:

أ- عقود الإدارة: في هذا النوع من العقود، عادة ما تكون الخصائص الرئيسية لمدة المشروع الطويلة الأجل، والتمويل/المخاطر الخاصة الكبيرة و/أو المسؤولية رفيعة المستوى عن أداء الشراكة بين القطاعين العام والخاص غائبة.

ب- عقود الامتياز: هذا النوع من العقود يشبه عقد الامتياز، إلا أن الحكومة عادة ما تظل مسؤولة عن التمويل.

ت- عقود التصميم والعطاء والبناء والتسليم الكامل: تستخدم هذه الأنواع من العقود غالبا في المشاريع البسيطة ولا تتضمن عادةً صيانة أو تشغيل الأصول، ولا يتحمل الطرف الخاص مسؤوليات طويلة الأجل ولا يتمتع بحوافز أداء طويلة الأجل.

ث- عقود التأجير التمويلي: لا يعتبر هذا النوع من العقود شراكة بين القطاعين العام والخاص بسبب المخاطر المنخفضة بشكل كبير مقارنة بما سيتم نقله إلى القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ج- الخصخصة: في الخصخصة، تنقل الحكومة بشكل دائم الأصول العامة (والمسؤولية عن تقديم الخدمة) إلى القطاع الخاص. وبالتالي يحرر الفاعل العام نفسه من أي مسؤولية أو ملكية، ويتحمل المالك الخاص جميع المخاطر بالكامل.

ثانيا: الفرق بين الشراكة والخصخصة والصفقات العمومية:

عرفت الخصخصة بأنها: (السياسة التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الاقتصادية الانتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من إنشاء و تشغيل وإدارة الانتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص لغرض تحسين وزيادة الانتاج والارباح). (Karima & Siham,2019,p1626)

أما الصفقات العمومية فتعرف على أنها: (عقد يبرم بين الادارة العمومية وشخص طبيعي أو معنوي (مقاول)، مورد أو مسدى خدمات بهدف انجاز أو التزود بخدمات أو انجاز دراسات أو توريد مستلزمات)

جدول (1)

اوجه الاختلاف بين مفاهيم الشراكة والخصخصة والصفقات الحكومية

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الخصخصة	الصفقات العمومية
- تبقى مسؤولية تقديم الخدمة على عاتق القطاع العام. - تسدد الدولة للقطاع الخاص مبالغ لقاء تقديم الخدمات و تحويل المشروع إلى القطاع الخاص.	- الخصخصة هي تحويل جميع المخاطر والفوائد إلى القطاع الخاص	- تنطوي على تحويل بعض المخاطر إلى القطاع الخاص.

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى:

شايب باشا كريمة& د. مسكر سهام، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية - المجلد 04 - العدد 02 - السنة 2019، ص16.

ويمكن استنتاج أوجه الاختلاف بين الشراكة و الخصخصة كما ياتي:

- إن القطاع العام يبقى المسؤول الاساسي عن تقديم الخدمات للمجتمع و يكون العكس في ظل الخصخصة، مع احتفاظ القطاع العام بملكية المنشآت العمومية عكس الخصخصة التي تنطوي على نقل ملكية المنشآت العمومية للقطاع الخاص.

ومن تعريف الصفقات العمومية يمكن تسجيل التمييز بينه وبين الشراكة كالاتي:

- إن موضوع الصفقات العمومية محصور في مجال الاشغال و اللوازم والخدمات والدراسات أما الشراكة فانها تهدف إلى اشراك القطاع الخاص في مهام تنفيذ المرفق العام، وتنطوي الشراكة على تحويل بعض المخاطر إلى القطاع الخاص بينما المخاطر الناتجة عن عقود الصفقات العمومية تقع على القطاع العام.

ثالثا: تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتعدد آراء ووجهات النظر التي تقيم موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكل منها حجته ورؤيته، ويمكن عرض هذه الحجج باختصار في جدول (2) الاتي:

جدول (2)

وجهات النظر التي تقيم موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حجج المعارضين للشراكة	حجج المؤيدين للشراكة
التقييم يعتمد على مدى وضوح وتبلور الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج حول الشراكة، ومستوى استعداد القطاعين لتحمل الأعباء.	تتميز بالمنافع المتبادلة لكل طرف، وهي وسيلة لسد الفجوات بين الموارد والطلب والجودة.
يعتمد على مدى قناعة واستعداد الأجهزة الحكومية وتجاوبها.	تمنح القطاع العام قدرا أكبر من المرونة في تخصيص الموارد البشرية والمالية من خلال تقاسم المخاطر، والاستفادة من الموارد.

دخول سلوكيات الفساد إلى عملية التشارك.	تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي في البلد، وهو ما يتوقف على الإطار الصحيح للسياسات المتبعة.
تأخر أو تعثر منح التراخيص أو العجز في التمويل وسوء الإدارة أو تدني الجودة أو سوء تقدير القيمة المستقبلية.	تمكن الحكومات من أن تفي بالتزاماتها دون أن تثقل عليها الديون.
الافتقار لوجود معايير فنية وعلمية لاختيار المستثمر والعرض الافضل	حل لقيود الموازنة
غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة والموحدة لأجهزة ومؤسسات الدولة عند التعامل مع الشراكة.	ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي، لأنه كلما زادت مشروعات الشراكة زادت معدلات النمو.
ضبابية بعض القوانين المتعلقة بإلزام المستثمر للقيام بعمليات الصيانة.	توفير النفقات الحكومية، وضخ موارد مالية الأسواق السلع وأسواق المال.

المصدر: استنادا الى : محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، مج 38 ، ع 3 - سبتمبر (أيلول) 2018، ص45.

رابعا: فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتلخص فوائد الشراكة بين القطاعين فيما ياتي:(Abdel-Araj, 2022,p634)

أ. تمنح الشراكة فرصة لتمويل المشاريع، والاستفادة من التطورات والتطورات الحالية في المجال الخاص، وإعطاء المنظمات المدعومة من دافعي الضرائب بشكل أفضل من خلال رفع الكفاءة.

ب. تعمل الشراكة على تحسين القدرة على التحكم في الأصول النقدية التي يمكن الوصول إليها من خلال تحديد النفقات الحالية والمستقبلية للمهام.

ج. تزود الشراكة القطاعات الخاصة المجاورة بفرصة المشاركة في تنفيذ المشاريع المشتركة مع المنظمات العالمية وإنهاء العقود من الباطن لقدرات المساعدة المختلفة، مما يضيف إلى النهوض بقدراتها.

د. الشراكة هي وسيلة لبناء دعم المجال الخاص في إعطاء المنظمات التي يقودها دافعي الضرائب بطريقة واعية.

ه. تضيف الشراكة إلى الاستخدام الأمثل للأصول العامة المقيدة.

و. نظرا لأن العديد من الانشطة تعتمد على الاستهلاك المباشر لرأس المال من المنطقة الخاصة، فيمكن الاستفادة منها في الأوقات التي ينتظر فيها رأس المال العام أو يعتمد على قيود (إما بسبب أسقف الإنفاق العام ، أو دورة الخطة المالية).

ز. إن قبول القطاع الخاص للتعهدات والمساءلة عن التخطيط والتطوير هو حافز لها لإنهاء المشاريع ونقلها في إطار زمني موجز.

ح. يتم تخصيص المخاطر بشكل عام مع الاستعداد للإشراف عليها بأقل تكلفة.

ط. يمكن القطاعات الخاصة في بعض الاحيان تأمين دخل إضافي للمهمة من التجمعات المختلفة لرعاية النفقات التي تجلبها المنطقة العامة لتنفيذ المشروع.

ي. يمكن لسلطات القطاعات العامة إضافة المزيد إلى أجزاء من الترتيب والتحقق من التنفيذ بدلا من الإشراف على الإدارات على أساس يومي، ورفع قدرة المنطقة للاستعداد لخطط طويلة المدى وخطط الإنفاق أكثر في الواقع.

ك. يمكن القطاعات العامة ضمان شروط الاتفاقية التي تضمن ترتيب الضمان الاجتماعي من خلال الإشارة إلى معايير الجودة مثل مواسم إمكانية الوصول إلى الإدارة للمقيمين أو إرشادات الرفاهية المطلوبة، يمكن للسلطة العامة بالمثل أن تتوقع أن يتم التخطيط المتطلبات الشبكات المختلفة القريبة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للشراكة بين القطاعين في العراق للمدة المبحوثة

تطمح الحكومة العراقية كما جاء في الرؤية الصادرة عن وزارة التخطيط (المستقبل الذي نصبو اليه- رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030) للانتقال بالاقتصاد العراقي الى التنوع والتخلص من الاعتماد الشامل على النفط وتمارس فيه الدولة دورا انمائيا فاعلا يتولى فيه القطاع الخاص قيادة عملية التنمية وتنفيذها، بوصفه شريكا فاعلا وبما يوسع امكانات النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية ويمكن الطبقة الوسطى من التوسع وممارسة دور فاعل ويوفر فرص العمل المدرة للدخل المنصف للجميع بما يجعلهم ينعمون بحياة افضل، وقد وضعت رؤية العراق (2030) خمس اولويات وطنية احدها، الاقتصاد المتنوع، الذي لا يتحقق عبر المزيد من الاعتماد على القطاع العام والتوسع في اسهام القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي فحسب، وانما يقوم على توسيع نشاط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، وقد استندت هذه الاستراتيجية الى ثلاثة أعمدة للاستثمارات هي

- البناء والاشغال العامة
- الزراعة والاعمال الزراعية
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهارات المهنية التي يمكنها توفير فرص العمل على نطاق واسع في الاجل القصير وتعد حاسمة في جهود اعادة الاعمار.

في هذا المبحث سنتناول المطالب الاتية:

- تحديد مفهوم القطاع الخاص في العراق
- تحليل أهم محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

المطلب الاول: تحديد مفهوم القطاع الخاص في العراق

قبلت استراتيجية القطاع الخاص الصادرة عن هيئة المستشارين بمجلس الوزراء، بتعريف للقطاع الخاص على أنه:(ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح (Kazem,2019,p7))، وبهذا المعنى وللاحاطة بالمفهوم بشكل اوسع، لابد من الاهتمام بالمسائل الاتية:

- السند القانوني لعقود المشاركة في العراق
- القيود البنيوية للشراكة
- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي
- تقديرات اسهام الاستثمار الخاص في خطط التنمية

اولا: السند القانوني لعقود المشاركة في العراق

ينص قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997(المعدل)، في الفصل الرابع: الاستثمار والاقتراض، المادة 15

أولا- للشركة استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة معها في تنفي اعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق واستحصال موافقة مجلس الوزراء اذا كان المشروع خارج العراق.

ثانيا- تستحصل موافقة مجلس الوزراء عند استثمار الفوائض النقدية من الشركات والمؤسسات العربية والاجنبية او المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف الشركة خارج العراق.

ثالثا- للشركة حق المشاركة من الشركات والمؤسسات العربية والاجنبية لتنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق.

ويلاحظ على البند الاخير أنه، لم يشترط أن تكون المشاركة بالفوائض النقدية، لذا قد اوضح مجلس الدولة في أحدى قراراته، بأن للشركات العامة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية من غير الفوائض النقدية، أي حتى ولو كان من رأس المال العيني للشركة أو المشاركة في الإنتاج مقابل تأهيل الشركة أو تقديم مواد أولي. (Ali,2019, p308)

وفي 2024/4/7، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إصدار التعليمات (1) لسنة 2024 (تعليمات الإستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص) التي دققها مجلس الدولة ؛ استناداً إلى أحكام البند (ثالثاً) من المادة (٨٠) من الدستور والمادة (/٢ثانيا/٢ًب٥/) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥)، والتي حددت المادة -1- منها الهدف بما ياتي:

للجهات الممولة مركزياً ابرام عقود الاستثمار او الشراكة مع القطاع الخاص بحدود اختصاصاتها لتحقيق واحدة او أكثر مما يأتي:

- تحسين الخدمات او زيادة الإنتاج او تطويره.
- تقليل النفقات العامة المخصصة في الموازنة للقطاع العام.
- زيادة الايرادات وتعزيزها.

ثانيا: القيود البنيوية للشراكة

إن فهم الافتراضات الاتية من شأنه على اقل تقدير أن يوجه صناع السياسات الذين يميلون إلى الإصلاح المؤسسي باتجاه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بالنظر إلى القيود البنيوية التي تواجهها البلاد: (Al-Mawlawi,2020,p4)

1. من المرجح أن تسفر الأساليب التدريجية للاصلاح المؤسسي عن نتائج، ولكن آثارها قد لا تكون واضحة في الأمد القريب.
2. الحكومة بحاجة إلى الحذر من تبني المبادرات التي من المرجح أن تفشل.
3. إن كبار البيروقراطيين هم الأكثر مقاومة للإصلاح في الخدمة المدنية، لذلك لابد من إنشاء وحدات إدارية جديدة وأكثر تماسكاً، لغرض استيعاب وظائف المؤسسات العتيقة والبالية، ولكن أكبر قيد هنا هو الوقت، لاكتساب القدر الكافي من الكفاءة والخبرة، فمن المهم تحديد الإدارات الحكومية الأكثر استعداداً لمثل هذه المبادرات.

4. التدابير المباشرة لمعالجة الفساد، مثل قوانين ولجان مكافحة الفساد، نادراً ما نجحت، وتميل الأساليب غير المباشرة إلى إحداث تأثير أفضل، مثل إدخال منصات الحكومة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية.
5. لا يزال للمجتمع الدولي دور مهم، ولكن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق وثيق مع الحكومة، ولكن، إذا لم تكن هناك إرادة سياسية كافية من أعلى المناصب لدفع الإصلاحات، فلن يكون أي قدر من الدعم الخارجي كافياً لنجاحها.

ثالثا: مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي

عند الرجوع الى خطط التنمية الوطنية المتتالية، نجد انها قد اكدت على بناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بتبسيط الاجراءات الحكومية وتطوير القوانين المشجعة للاستثمار وخلق موقع تنافسي للعراق في معاملة المستثمرين، لذا لابد من اعطاء دور متميز للقطاع الخاص في توجيه سياسات القطاع الخاص من خلال: (Kazem,2019,p8)

- تسريع نمو القطاع الخاص للاسهام في معالجة مشكلة البطالة، وهذا ينعكس ايجابا على مستوى المعيشة، وذلك بالاهتمام المتزايد بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق المزيد من تنويع القاعدة الاقتصادية وخاصة زيادة الصادرات غير النفطية.
- رفع مستوى كفاءة الاقتصاد بالاستخدام الامثل للموارد، والتكيف مع التغيرات التقنية والاقتصادية السريعة على مستوى الاقتصاد العالمي.

ويمثل الناتج المحلي الاجمالي احد المؤشرات المهمة للاقتصاد، لذلك سنحاول في هذا الفرع قراءة هذا المؤشر لمعرفة مدي مساهمة القطاع الخاص فيه، والجدول المرقم (3) يبين ذلك.

جدول(3)

مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي 2004-2018

السنة	مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص
2004	69.1	30.9
2005	67.2	32.8
2006	70.3	29.7
2007	69.1	30.9
2008	73.3	26.7
2009	66.3	33.7
2010	65.2	34.8
2011	69.5	30.5
2012	67.3	32.7
2013	65.2	34.8
2014	63.4	36.6
2015	60.8	39.2
2016	57.3	42.7
2017	61.4	38.6
2018	67	33
2019	63.7	36.3
2020	55.3	44.7
2021	65	35

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى:

- **حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، بيروت، ص8.**
- **وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، ص12.**

يظهر الجدول أعلاه ما يأتي:

1. كانت أدنى مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2006 حيث بلغت 29.7%، في مقابل 70.3% مساهمة القطاع العام، وهذا يعكس الظروف المضطربة التي مر بها العراق في ذلك الوقت.
2. ان القطاع الخاص خلال المدة المذكورة يساهم بأعلى إسهام له 42.7% في سنة 2016، مقابل 57.3% مقدار مساهمة القطاع العام، وذلك يعكس ارتفاعا في تلك المساهمة بالرغم من تعرض العراق لصدمات أمنية ومالية في تلك الفترة.
3. ولو قارنا بين الخطط الحكومية لمساهمة الاستثمار الخاص والعام، ونسب تحققها، لوجدناها ملخصة في الجدول رقم (4) الاتي، والذي يتبين منه ما ياتي:

- بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في الخطة (2010-2014) كانت النسبة المخططة (46.3%) اعلى من النسب المتحققة والتي كانت (34.8، 30.5، 32.7، 34.8، 36.6) على التوالي.
- بينما كانت النسبة المدرجة بالنسبة للقطاع الخاص في الخطة التالية (2013-2017) ادنى من المتحققة فقد كانت النسبة المخططة هي (21.0%) بينما كانت النسب المتحققة في سنوات الخطة هي على التوالي (34.8، 36.6، 39.2، 42.7، 38.6).
- اما الخطة التالية (2018-2022) فقد كانت النسب المخططة بالنسبة للقطاع الخاص تبلغ (40.0%) وهي اعلى من المتحققة في سنوات الخطة وعلى التوالي (33، 36.3، 44.7، 35).

وادناه جدول (4)، يوضح لنا تقديرات اسهام الاستثمار الخاص في خطط التنمية الوطنية المتتابعة ونسبب المتحقق منها:

جدول(4): تقديرات اسهام الاستثمار الخاص في خطط التنمية

سنوات الخطة	الاستثمار الخاص تريليون دينار	%	النسب المتحققة	القطاع العام تريليون دينار	%	النسب المتحققة
2014-2010	89.5	46.3	34.8 30.5 32.7 34.8 36.6	128.5	53.7	65.2 69.5 67.3 65.2 63.4
2017-2013	88.0	21.0	34.8 36.6 39.2 42.7 38.6	329.0	79.0	65.2 63.4 60.8 57.3 61.4
2022-2018	88.6	40.0	33 36.3 44.7 35	132.0	60.0	67 63.7 55.3 65

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى:

- حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، بيروت، ص8.

- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، ص12.

والجدول اعلاه يبين انخفاض نسب الانجاز بالنسبة للاستثمار الخاص، وازدياد نسب اجاز القطاع العم عما تم التخطيط له، لكل من الخطتين (2010-2014) و (2018- 2022) بينما في الخطة (2013-2017) نجد العكس حيث انخفض الانجاز المتحقق بالنسبة للقطاع العام، وارتفع الانجاز بالنسبة للقطاع الخاص حتى الضعف، بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في حينه (انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وخروج عدد من المحافظات عن سيطرة السلطة المركزية).

وهذا يؤكد فرضية البحث بان زيادة مساهمة القطاع النفطي تؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الخاص وازاحته لصالح القطاع العام.

ثالثا: مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة

يلاحظ في الجدول ادناه ان القطاع العام ستنخفض مساهمته من 70,9% لعام 2022 الى 68,3 % لعام 2028 وذلك بحكم ملكية نشاط النفط الخام للقطاع العام الذي يشكل بحدود 60,3 % من اجمالي الناتج المحلي بالاضافة الى نشاط خدمات التنمية الاجتماعية (التعليم والصحة والامن والادارات العامة...) وهناك دور بارز للقطاع الخاص بل وينفرد بتوليد ناتجها والتي تتمثل بالنشاط الزراعي وملكية دور السكن والخدمات الشخصية بالاضافة الى تجاوز مساهمته 50% لمجموعة من الانشطة كالبناء والتشييد والتجارة والنقل.(Ministry of Planning,2019,p7)

جدول (5)

الاهمية النسبية للانشطة بحسب القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي %

الانشطة	2022 عام	2022 خاص	2028 عام	2028 خاص
الزراعة	0.4	99.6	1	99

التعدين والمقالع	99.5	0.5	99.5	0.5
النفط الخام	100	0	100	0
الانواع الاخرى من التعدين	4.2	95.8	4	96
الصناعات التحويلية	28.1	71.9	25	75
الكهرباء والماء	70.5	29.5	80	20
البناء والتشييد	2.2	97.8	2	98
النقل	7.1	92.9	6	94
التجارة	10.7	89.3	10	90
المال والتامين	10	90	9.3	90.7
البنوك والتامين	77.4	22.6	75	25
ملكية دور السكن	0	100	0	100
الخدمات	75.1	24.9	74.2	25.8
خدمات التنمية الاجتماعية	100	0	100	0
الخدمات الشخصية	0	100	0	100
الناتج الكلي	70.9	29.1	68.3	31.7

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024-2028، ايار/2024، ص13.

رابعا: مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي الثابت وبالأسعار الثابتة

كما يوضح الجدول (6) انهمن المتوقع ان تكون مساهمة القطاع الخاص ب(34,8)% من اجمالي تكوين راس المال الثابت والتي تتركز معظمها بنشاط الملكية لدور السكن والنشاط الصناعي ونشاط النقل ويبقى تاثير بيئة الاستثمار واضحا لافي الحد من اي زيادة جوهرية في معدلات استثمار القطاع الخاص كما ان قطاع العام من المتوقع ان تكون مساهمته لسنوات الخطة بحوالي 65,2% من اجمالي تكوين راس المال الثابت وذلك للتوجهات الحكومية في التوسع بالاستثمار في مجال النفط الخام والغاز والطاقة والبنى التحتية ذات العلاقة بالخدمات العامة.(Ministry of Planning,2024,p14)

جدول (6)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي الثابت وبالأسعار الثابتة للسنوات 2019 - 2022 – 2028 (%)

الانشطة	2022 عام	2022 خاص	2028 عام	2028 خاص
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	95.2	4.8	90	10
النفط الخام	100	0	100	0
التعدين	100	0	8	92
الصناعات التحويلية	44.9	55.1	40	60
الكهرباء والماء	94.3	5.7	95	5
البناء والتشييد	96.4	3.6	70	30
النقل والاتصالات والتخزين	33.7	66.3	35	65
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه ذلك	41.7	52.3	35	65
البنوك والتامين	77.7	22.3	65	35
ملكية دور السكن	0	100	0	100
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	72.3	27.7	93	7
خدمات التنمية الاجتماعية	100	0	100	0
الخدمات الشخصية	0	100	0	100
اجمالي تكوين راس المال الثابت	58.1	41.9	65.2	34.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024-2028، ايار/2024، ص14.

المطلب الثاني: تحليل محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

يتناول هذا المطلب عرضا موجزاً لأهم البيانات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي من خلال تتبع مسار المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية بما في ذلك دور الايرادات النفطية وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ومؤشر مدركات الفساد فضلا عن بيئة ممارسة الاعمال التجارة لما لها من انعكاسات على موضوع الشركة بين القطاعين، للدلالة على ان القطاع الخاص يعمل في ظل بيئة غير مؤاتية وغير تنافسية، لذلك نجد ان الخطط الحكومية تضع له نسب انجاز ولكنها تتحقق بارقام ادنى، وهو ما يمكن التدليل عليه بالمؤشرات الآتية:

1. ارتفاع نسب مساهمة النفط النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي

يُعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم، فعلى مدار العِقد الماضي شكلت عائدات النفط أكثر من 99% من صادراته، و85% من موازنته الحكومية، و42% من إجمالي ناتجه المحلي. ومن شأن هذا الاعتماد المفرط على النفط أن يعرّض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تحد من أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية.(World Bank,2022)

لقد سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع التعدين والمقالع في عام 2023 بالاسعار الثابتة انخفاضا بنسبة % 7.6، ليسجل ما مقداره 120,217.4 مليار دينار مقابل 130,128.9 مليار دينار للعام عام 2022 ويعزى ذلك بالدرجة الاساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة 7.7% خلال عام 2023 ليسجل ما مقدار 119,429.4 مليار دينار مقابل 129,424.6 مليار دينار عام 2022 نتيجة انخفاض كميات الانتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك، بينما يشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لثلاث سنوات مخاطر على المدى المتوسط في حين سجلت الانواع الاخرى من التعدين ارتفاعا بنسبة 11.9 % قياسا بالعام السابق، اما على صعيد نسبة مساهمة القطاع فإنه يحتل المرتبة الاولى بنسب المساهمة لتبلغ 57.7% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام.(Central Bank of Iraq, 2024,p12)

ويرى البنك الدولي أن من شأن هذا الاعتماد المفرط على النفط أن يعرّض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تحد من أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، وهناك حاجة إلى رفع معدّلات النمو في القطاع غير النفطي وبشكل مستدام لاستيعاب القوى العاملة التي تتزايد أعدادها بشكل سريع، وإلى زيادة الصادرات غير النفطية والإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى الحد من تعرض الاقتصاد لصدمات أسعار النفط..

جدول (7)

الكميات المنتجة ومعدل سعر البرميل والمعدل اليومي لتصدير النفط ماعي 2022-2023

السنوات	كمية النفط الخام المنتج مليون برميل	معدل سعر البرميل دولار	المعدل اليومي للتصدير مليون دولار
2022	1628.7	95	2.99
2023	1502.9	78.5	2.85
نسبة التغير%	7.7-	17.4-	4.7-

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2023، بغداد العراق، 2024، ص12.

والجدول اعلاه يبين مخاطر الاعتماد على النفط، اذ ان انخفاض الكميات المنتجة يؤدي الى نسبة تغير سالب 7..7% في كمية النفط المنتجة، يضاف اليها انخفاض اسعار البرميل في السوق العالمي يؤدي الى نسبة تغير في السعر 17.4، وهذا يؤدي الى التسبب في تغير المعدل اليومي للتصدير بنسبة سالب 4.7%، والجدول (8) الاتي يبين مساهمة النشاط الخاص بالنفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي:

جدول (8)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالاسعار الجارية للسنوات(2018-2021) بالمليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي بدون النفط	نشاط النفط الخام	مساهمة النفط %
2018	268918.9	148744.6	120174.3	44.69
2019	276157.9	161771.5	114386.4	41.42
2020	215661.5	152325.8	63335.7	29.37
2021	301152.8	163556.1	137596.7	45.69

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، ص4.

الجدول (8) اعلاه يوضح نسبة مشاركة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي، التي حققت ادنى مستوى لها في عام 2020 حيث بلغت (29.37)% بسبب صدمة كورونا وانخفاض الايرادات النفطيةفي حينها، بينما ارتفعت الى اعلى نسبة لها في عام 2021 بعد انتهاء الجائحة، فقد وصلت الى (45.69)%.

2. الاختلال الهيكلي في قطاع التجارة الخارجية

شكلت صادرات العراق السلعية لعام 2023 مساهمة ضئيلة جدا بلغت نسبتها 0.43% من صادرات العالم معززة بصادراته النفطية التي تشكل أكثر من 99 % من صادراته السلعية، فيما بلغت مساهمة استيرادات العراق السلعية ولذات العام نسبة 0.28 % من إجمالي إستيرادات العالم السلعية، مع وجوب الاشارة إلى ان مساهمة الصادرات السلعية هي أعلى من مساهمة الاستيرادات، أما عن حجم تجارته السلعية فقد شكلت هي الاخرى نسبة ضئيلة جدا ففي عام 2023 بلغت 0.4 % من حجم التجارة العالمية. (Central Bank of Iraq,2024,p7)

لقد سجلت صادرات العراق من النفط الخام ولعام 2023 نسبة 95.3 % من اجمالي صادرات العراق السلعية، في حين سجلت صادراته من المنتجات النفطية والصادرات الاخرى التي تُعد الغالبية العظمى منها موارد طبيعية (نسبة) 4.7% من اجمالي صادراته السلعية، وبذلك يعد العراق مصدر صاف للموارد الطبيعية، أما عن نسبة صادراته السلعية إلى ناتجه المحلي الاجمالي، فقد سجلت 39.5% لعام 2023.(Central Bank of Iraq,2023,p11)

3. تركز مساهمة القطاع الخاص في عدد محدود من القطاعات

تعتبر تقديرات تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الإحصائية الضرورية والمهمة في الاقتصاد الوطني تاريخيا للخطة الاستثمارية للبلد وتبين مدى صلاحية ودقة مسار الخطة الإستثمارية للبلد وتبين مدى صلاحية ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المرسوم لها، لذا فإن توفر مثل هذه الإحصاءاتتعد ضرورية لوضع خطة اقتصادية متكاملة وموضوعية لكونها تعكس حجم وتركيب الطاقات الإنتاجية.

والجدول (9) الاتي يبين الاهمية النسبية لاجمالي تكوين راس المال الثابت بحسب الانشطة الاقتصادية ونوع القطاع:

جدول (9)

الاهمية النسبية لاجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية ونوع القطاع بالاسعار الجارية لسنة 2022 (الف دينار)

ت	الانشطة الاقتصادية	القطاع العام	الاهمية النسبية	القطاع الخاص	الاهمية النسبية	المجموع	الاهمية النسبية
.1	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	373,992,446.6	1.58	19,407,353.5	0.12	393,399,800.1	0.97
.2	التعدين والمقالع	7,265,262,228.1	30.63	-	-	7,265,262,228.1	18
.3	النفط الخام	7,264,316,048.1	30.63	-	-	7,264,316,048.1	18
.4	انواع التعدين الاخرى	946,180.0	0.010	-	-	946,180.0	0
.5	الصناعة التحويلية	1,811,924,245.3	7.64	2,233,412,827.9	13.42	4,045,337,073.2	10.02
.6	الكهرباء والماء	3,459,660,924.8	14.59	215,596,488.4	1.30	3,675,257,413.2	9.11
.7	البناء والتشييد	1,412,102,278.7	5.95	54,318,106.0	0.33	1,466,420,384.7	3.63
.8	النقل والاتصالات والتخزين	966,054,126.8	4.7	1,945,776,276.9	11.69	2,911,830,403.7	7.21

.9	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وماشابه	145,338,746.0	0.61	228,230,378.1	1.37	373,569,124.1	0.93
.10	المال والتامين وخدمات العقارات	307,703,268.0	1.30	9,436,216,359.1	56.68	9,743,919,627.1	24.14
.11	البنوك والتامين	307,703,268.0	1.30	84,035,141.4	0.50	391,738,409.4	0.97
.12	ملكية دور السكن	-	-	9,352,181,217.7	56.17	9,352,181,217.7	23.17
.13	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	7,974,542,531.5	33.62	2,515,410,778.1	15.11	10,489,953,309.6	25.99
.14	خدمات التنمية الاجتماعية	7,974,542,531.5	33.62	-	-	7,974,542,531.5	19.76
.15	الخدمات الشخصية	-	-	2,515,410,778.1	15.10	2,515,410,778.1	6.23
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	23,716,580,795.8	100	16,648,368,568.0	100	40,364,949,363.8	100

المصدر: مديرية الحسابات القومية – هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية / العراق، التقديرات الفعلية لاجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق لسنة 2022، 2025، ص9.

الجدول (9) اعلاه يبين ما ياتي:

1. تشكل مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت بشكل كامل في قطاعات التعدين والمقالع والنفط الخام وانواع التعدين الاخرى والتي تحتل الاهمية النسبية 36% من اجمالي تكوين راس المال الثابت، وكذلك الامر بالنسبة لقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والتي تحتل الاهمية الانسبية لها ما يقدر 19.76 % ، بما يمثل ازاحة كاملة للقطاع الخاص من هذه القطاعات.
2. فضلا عن ذلك فان القطاع العام يتفوق على مساهمة القطاع الخاص بالقطاعات الاتية وكما ياتي:
   - الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك 1.58% مقابل ما مقداره 0.12 % بالنسبة للقطاع الخاص
   - الكهرباء والماء بنسبة 14.59 % مقابل 1.30 % بالنسبة للقطاع الخاص.
   - البناء والتشييد بمقدار 5.95% مقابل ما مقداره 0.33 % بالنسبة للقطاع الخاص.
   - البنوك والتامين بمقدار 1.30 % مقابل ما مقداره 0.50 %
   - خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بمقدار 33.62 % مقابل15.11 %
3. وبالعكس فان القطاع الخاص يزيح القطاع العام في تكوين راس المال الثابت في العراق في كل من قطاع الصناعة التحويلية بمقدار 13.42 مقابل 7.64 بالنسبة لمساهمة القطاع العام، الخدمات الشخصية والذي تمثل اهميته النسبية 6.23% وقطاع ملكية الدور والسكن والذي تحتل اهميته النسبية من اجمالي تكوين راس المال الثابت ما مقداره 23.17%.
4. كذلك يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام في الاهمية النسبية في قطاع المال والتامين وخدمات العقارات 56.68 % مقابل1.30 % للقطاع العام وفي قطاع النقل والاتصالات والتخزين بمقدار 11.69 % مقابل 4.7 % للقطاع

العام وفي قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وماشابه بمقدار 1.37 % مقابل 0.61% للقطاع العام وفي قطاع المال والتامين وخدمات العقارات بمقدار 56.68 % مقابل 1.30 % للقطاع العام.

وهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الرئيس في الاقتصاد العراقي، واستمرار استثمار القطاع الخاص في الأصول غير المنتجة، وهذا يتطلب من الحكومة ما ياتي:

- ان تقوم الحكومة من جانبها بتحديد متطلباتها بشأن تحديد القطاعات ونوعية الخدمات المطلوبة لاتاحة المجال قدر الإمكان للقطاع الخاص لتحديد الطريقة الأمثل لتحقيق هذه المتطلبات.
- ان يتم تقييم اداء القطاع الخاص وسداد المبالغ المالية المستحقة له بناء على أدائه والمخرجات التي يتم تحقيقها وهذا كفيل بتحفيزه لإنجاز المشاريع دون تجاوز المدة والموازنة المخصصة لها.
- ويتعين على القطاع الخاص توفير موارد مالية كبيرة لبناء المشروعات، ومن ثم سيتولى المقرضون والمساهمون دوراً رقابياً واشرافيا لضبط الأداء في المشاريع.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على تحشيد كل موارد المجتمع، ومن ضمنها موارد وخبرات القطاعين العام والخاص، ومن اسباب ذلك؛ ارتفاع الديون السيادية وعجز الموازنة، مما يدفع الحكومة إلى البحث عن تخفيض ذلك العجز عن طريق عقد الشراكات مع القطاع الخاص لغرض خفض الإنفاق الاستثماري.

2- هناك علاقة عكسية بين مساهمة النشاط النفطي الخام العائد للقطاع العام وبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وقد بين ما حصل في خطة التنمية الوطنية (2013-2017) حيث انخفض الانجاز المتحقق بالنسبة للقطاع العام، وارتفع الانجاز بالنسبة للقطاع الخاص حتى الضعف عن المخطط، بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في حينه (انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وخروج عدد من المحافظات عن سيطرة السلطة المركزية)، وهذا يؤكد فرضية البحث بان زيادة مساهمة القطاع النفطي تؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الخاص وازاحته لصالح القطاع العام.

3- أن الاعتماد المفرط على النفط أن يعرّض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تحد من أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية.

4- يقوم القطاع الخاص بازاحة القطاع العام في تكوين راس المال الثابت في العراق في كل من قطاع الصناعة التحويلية، الخدمات الشخصية وقطاع ملكية الدور والسكن،

5- كذلك يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام في الاهمية النسبية في قطاع المال والتامين وخدمات العقارات وفي قطاع النقل والاتصالات والتخزين وفي قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وماشابه وفي قطاع المال والتامين،

6- مما تقدم يحصل الانطباع بأن الدولة تشكل الفاعل الرئيس في الاقتصاد العراقي وان استثمارات القطاع الخاص تنحصر عادة في الأصول غير المنتجة.

ثانيا: التوصيات

1. ايجاد التشريعات والتنظيمات المؤسسية التي تساهم في ادارة المشروعات وتشغيلها على أساس الشراكة والمنفعة متبادلة.
2. ان مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية وتشغيلها وتحمل تكاليف وأعباء مخاطرها، يقلل من الضغط على الموازنة العامة فضلا عن تحسين كفاءة المشروعات وفعاليتها،

3. هناك حاجة إلى رفع معدّلات النمو في القطاع غير النفطي وبشكل مستدام لاستيعاب القوى العاملة التي تتزايد أعدادها بشكل سريع، وإلى زيادة الصادرات غير النفطية والإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى الحد من تعرض الاقتصاد لصدمات أسعار النفط.
4. ان تقوم الحكومة من جانبها بتحديد متطلباتها بشأن تحديد القطاعات والاصول المنتجة ونوعية الخدمات المطلوبة لاتاحة المجال قدر الإمكان للقطاع الخاص لتحديد الطريقة الأمثل لتحقيق هذه المتطلبات.
5. ان يتم تقييم اداء القطاع الخاص وسداد المبالغ المالية المستحقة له بناء على أدائه والمخرجات التي يتم تحقيقها وهذا كفيل بتحفيزه لإنجاز المشاريع دون تجاوز المدة والموازنة المخصصة لها.
6. ويتعين على القطاع الخاص توفير موارد مالية كبيرة لبناء المشروعات، ومن ثم سيتولى المقرضون والمساهمون دوراً رقابياً واشرافيا لضبط الأداء في المشاريع.

references

1- Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Annual Economic Report 2023, Baghdad, Iraq, 2024.
2- Central Bank of Iraq, Balance of Payments and Foreign Trade Division, Iraq Trade Report 2023.
3- 3Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, Department of Macro-Policies and Economic Model Building, Iraqi Economy Report, 2022.
4- Republic of Iraq, Ministry of Planning, The Future We Aim for - Iraq's Vision for Sustainable Development 2030, February 2019, p. 37.
5- .Republic of Iraq, Ministry of Planning, Summary of the National Development Plan 2024-2028, May 2024.
6- .Hassan Latif Kazem, The Private Sector in Iraq - Holding the Private Sector Accountable for Sustainable Development, Network of Arab Governmental Organizations for Development, Beirut, Lebanon.
7- .Shaib Pasha Karima & Dr. Muskar Siham, Methods of Partnership between the Public and Private Sectors within the Framework of Completing Public Projects, Journal of the Research Professor for Legal and Political Studies - Volume 04 - Issue 02 - Year 2019.
8- .Faisal Akram Tasouri and Faisal Zidane Sahar, Public-Private Partnership between Legislation and Implementation in Iraq with Special Reference to the Industrial Sector in Iraq, College of Administration and Economics – University of Baghdad, Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 21, Issue: 83.
9- .Directorate of National Accounts – Statistics and Geographic Information Systems Authority / Iraq, actual estimates of total fixed capital formation in Iraq for the year 2022, 2025.
10- .Muhammad Sabah Ali, The Legal Framework for Participation Contracts between the Public and Private Sectors, Al-Mufaker Magazine for Legal and Political Studies, Issue 6, Publication Date 6/2/2019.
11- .Mohamed Abdel-Al Issa, Partnership between the Public and Private Sectors: Concept, Reasons, Motives and Images, Arab Journal of Management, Vol. 38, No. 3 - September (September (2018.
12- .Wael Muhammad Abdel-Araj, Challenges Facing Partnership between the Private and Public Sector and Municipalities, Arab Journal for Scientific Publishing, Issue 42, Issue Date April 2, 2022.
13- Ali Al-Mawlawi, Public Sector Reform in Iraq, Briefing, June 2020, Middle East and North Africa Programme
14- Bernardin Akitoby, Richard Hemming, and Gerd Schwartz, Public Investment and Public-Private Partnerships, INTERNATIONAL MONETARY FUND, ECONOMIC ISSUES -40, Washington, D.C. 20431
15- INTERNATIONAL MONETARY FUND, Public-Private Partnerships, prepared by the Fiscal Affairs Department, Approved by Teresa Ter-Minassian, March 12, 2004.
16- UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW, UNCITRAL Legislative Guide on Public-Private Partnerships, UNCITRAL secretariat, Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria, Vienna, 2020.
17- World Bank, PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS Reference Guide - Version 3, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2017 , Washington DC 20433.
18- OECD, Public-Private Partnerships IN PURSUIT OF RISK SHARING AND VALUE FOR MONEY, OECD 2008:www.oecd.org/publishing/corrigenda.

19- World Bank, World Bank in Iraq, last updated: 06/01/2022, downloaded from the following website on 3/6/2025:https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview
20- The official portal of the Government of the United Arab Emirates, Public-Private Partnership (PPPs), dated 1/13/2025, on the following website:https://u.ae/ar-AE/information-and-services/business/public-private-people partnership/ppp/public-private-partnership
21- .Harry Patrinus, Designing Effective Public-Private Partnerships in Education, World Bank Blogs, 01/10/2023, downloaded 13/1/2025, from the following website:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tsmym-shrakat-falt-byn-alqtayn-alam-walkhas-fy-mjal-altlym
22- .Investment Policy Centre - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), What are Public-Private Partnerships?, dated 13/1/2025, at the following website:https://investmentpolicy.unctad.org/pages/27/what-are-ppps
23- CNBC Arabia website: How does the Iraqi economy emerge from its dependence on oil? Published Sunday, April 28, 2024 | 9:12 PM, Download date 3-6-2025:
https://www.cnbcarabia.com/122539/2024/28/04/